مقابلة

جورج شاهين

قيّم 6 أشهر من العمل الحكومي وملفيْ السلاح والنازحين متري: حكومتنا متضامنة جداً... لا يشلّها "فيتو"

اذا احتسب عمر الحكومة الحالية من تاريخ نيلها ثقة مجلس النواب في 26 شباط الماضي، تكون قد دخلت شهرها السابع. وهو ما وضعها في منتصف العمر بعدما رسمت نهايته سلفا عند اجراء الانتخابات النيابية في ايار المقبل، في حال حصلت في موعدها

اعباء كثيرة القيت على الحكومة، اخطرها ما ورثته عن حكومة تصريف اعمال افتقدت مواصفاتها الدستورية الكاملة على مدى ثلاث سنوات من خلو سدة الرئاسة من شاغلها، وما انتهت اليه مسلسل الحروب المستمرة منذ 8 تشرين الاول 2023 حتى اليوم، طالما ان تفاهم 27 تشرين الثاني 2024 لم ير النور بعد.

"الامن العام" التقت نائب رئيس الحكومة الدكتور طارق متري.

■ مضى الشهر السادس من عمر الحكومة، ما هو تقييمك لهذه التجربة؟

□ رغم صعوبة المرحلة وحجم الاستحقاقات، كانت هذه الحكومة على قدر كبير من التضامن بين اعضائها رغم التباينات السياسية، فبقيت تعمل لا يشلها الفيتو، ولم تتردد في معالجة القضايا الشائكة. مهامها كانت كبيرة ومتعددة، ان في موضوع حصر السلاح والعمل لوقف الاعتداءات الاسرائيلية وانسحابها من النقاط المحتلة وتطبيق القرارات الدولية، كذلك العمل على تحقيق الاصلاحات المالية والاقتصادية التي هي شرط من شروط الحصول على الدعم الخارجي الموعود. امام هذه الصعوبات، حاولت القيام بعملها ومواجهتها بجدية ومثابرة، فيما يقوم كل وزير بمهامه بدرجة عالية بعيدا من المصالح الضيقة والنكايات المعروفة. لكنها ايضا تعهدت اعادة بناء المؤسسات المتصدع بعضها والمفكك، في ظل ضائقة مالية كبيرة. هناك الكثير من الافكار والخطط الاصلاحية التي وضعت والتي تأخر بعضها او تعثر تنفيذها بسبب هذه الضائقة. فالمالية العامة مثلا لا تسمح في الوقت الحاضر بانصاف الموظفين، وانشالله نستطيع ان ننجز التصور الخاص باصلاح القطاع العام.

■ ورثت هذه الحكومة هموما وملفات كبيرة من حكومة تصريف الاعمال التي اورثتكم "تفاهم 27 تشرين الثاني 2024"، كيف واجهتم هذه الحالة؟

□ تعرض لبنان لحرب مدمرة، وطالب اللبنانيون من مختلف الاتجاهات بوقفها. لم يكن ممكنا وقفها الا بالترتيبات الامنية التي رعتها الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا، والتي وافقت عليها اسرائيل، ولم يكن للبنان اي خيار سوى الموافقة عليها. لذلك فان الحكومة السابقة وافقت عليها باتفاق كل المشاركين فيها بمن فيهم حزب الله. نحن نواجه قضية احترام ما اتفق عليه في 27 تشرين الثاني العام الماضي، فالترتيبات الامنية التي وافق عليها لبنان تتحدث عن وقف الاعمال العدائية وقد التزم لبنان ولم يطلق الحزب رصاصة واحدة على اسرائيل منذ ذلك الاتفاق. لكن اسرائيل لم تلتزمه، وما زالت تغير على اهداف تختارها بذرائع ومن دونها، وما زالت تحتل اراضي لبنانية وتحتفظ بأسرى لبنانيين. الورقة المسماة اميركية التي اعطت الحكومة موافقتها على اهدافها، هي في واقع الامر ورقة جرت مناقشتها مع المسؤولين اللبنانيين وتم تعديل الكثير مما تضمنته، وهي تتحدث عن تثبيت ووقف الاعمال العدائية ولا قيمة لها ان لم توقفها. لا ننسى ان هذه الورقة تقول في الفقرة الاخيرة منها انها "لن تكون سارية المفعول ما لم توافق عليها حكومات لبنان واسرائيل وسوريا"، واذا لم يحصل ذلك فلا معنى لها.

■ يبدو ان هذا الربط بين مصير القرار وموافقة سوريا واسرائيل عليه اعفى الحكومة من الاحراج اذا بقي حزب الله على موقفه رافضا ما تقرر؟

□ وافق حزب الله من خلال اصدقائه المشاركين في الحكومة على البيان الوزاري، وهو ينص صراحة على حصر السلاح بيد الدولة، وعلى امتلاكها قرار الحرب والسلم، وعلى مسؤوليتها بقواها الذاتية على بسط سيطرتها على كل اراضيها. اذاً الحزب وافق ليس فقط على المبدأ، بل على ما نص عليه البيان الوزاري وهو مثابة التزام وليس مجرد مجموعة مبادئ اقرتها الحكومة. ما يبدو، ان الحزب قد لا يكون موافقا على كيفية تحقيق هذا الهدف، وهو في ظني يستأخر تحقيقه حتى توقف اسرائيل اعمالها العدائية وتنسحب من الاراضي اللبنانية.

■ هل تعتقد اننا في موقع يسمح لنا بأن نفرض ما نريده من خطوات اسرائيلية استباقية؟ وهل تثق بأن الموفد الاميركي سيأتي بالضمانات المطلوبة بعدما تنصل من وجودها؟

□ نحن لم نطلب خطوات استباقية ولا ضمانات. نحن نصر على ما في الورقة من بنود وهو تثبيت اتفاق 27 تشرين الثاني العام الماضي، وتثبيت وقف الاعمال العدائية، ذلك ان اسرائيل وافقت برعاية اميركية على مثل هذه الترتيبات وعليها ان تلتزمها وما لم يحصل ذلك تصبح هذه الورقة في مهب الريح وبلا معنى. كيف يتم ذلك لا اعرف، وليس شأننا ان حصل ذلك بضغط او باقناع اميركي او باعلان اسرائيل ذلك.

■ شكلت الحرب الاخيرة مناسبة لاحياء القرار 1701 وانت كنت ممن شارك في وضعه عام 2006، فهل يعقل انه لم يطبق ما بين اعوام 2006 و2023؟

□ اولا، نحن ندرك جميعنا ان قرار مجلس الامن 1701 تحدث عن وقف الاعمال العدائية، ولم يكن النص المعتمد نفسه اليوم في تفاهم 27 تشرين الثاني. ففي القرار 1701 عند صدوره توجد كل الترتيبات الامنية التي اتفق عليها مجددا، لكن بعض البنود تم تفصيلها اكثر مما جاء في القرار نفسه. هذا القرار بما تحدث عنه ليس وقفا دائما لاطلاق النار ولا هدنة، وقد طبق بنسبة معقولة ما بين اعوام 2006 و2023. بمعنى ان الجنوب لم يكن ارض مواجهة، ولم يتغير الحال الا بعد 7 تشرين الاول 2023.

■ ما هو تقييمك للوضع على مدى 17 عاما؟

□ ما حصل فعلا بين 2006 و2023، انه

نائب رئيس الحكومة الدكتور طارق متري.

"لم يكن ممكنا وقف الحرب الا بالترتيبات التي رعتها اميركا وفرنسا"

لم يكن هناك اي سلاح او مسلحين، او اي عتاد عسكري ظاهر. وهو ما اعتبر في ظل الظروف التي عاشها لبنان في تلك الفترة، كافيا لاعتبار ان الهدوء متوافر في جنوبي الليطاني. وفي الواقع فقد شهدت المنطقة حيث انتشرت اليونيفيل هدوءا ما خلا مناوشات حدودية بين الحين والآخر. الجديد اننا ننتظر خطة قيادة الجيش لنناقشها في مجلس الوزراء، وما اتمناه ان نتفق على القرار النهائي ايا يكن.

■ ما هو تقييمك لطريقة التعاطي في مجلس الامن مع طلب التمديد لليونيفيل؟ وهل يمكن التخلي عن مهمتها في ظل ما طلب منها مؤخرا؟ واذا نفذت واشنطن قرارها بوقف تمويلها من اين البديل؟

□ ننتظر ما يمكن ان تنتهي اليه المناقشات في مجلس الامن الدولي. وفي الواقع انه لم يطلب من اليونيفيل مهاما اضافية يفوق ما تقوم، فالترتيبات الامنية التي قال بها تفاهم 27 تشرين الثاني الماضي لا يغير في مهامها الاساسية. المشكلة تكمن في ما تتعرض له من حملات من اسرائيل. كما ان واشنطن ليست راضية عن عمل الامم المتحدة ككل، وعمليات حفظ السلام عامة واليونيفيل منها، لذلك فهي تعارض التجديد التلقائي كما نريده ومن دون اي تعديل في مهامها وقواعد الاشتباك المعمول بها، وما هو واضح ان قرارها بوقف تمويل عمليات حفظ السلام نهائي. وهي عملية تقع على عاتق الامم المتحدة مباشرة للتعويض عما كانت توفره واشنطن بنسبة 26% منها. اما عن المصادر البديلة، فالجميع يدرك ان الامم المتحدة تعاني ازمة مالية وهي تقوم بما عليها لمعالجتها، لذا علينا انتظار اذا كانت هناك دول اخرى ستغطي حاجتها.

■ تتولى رئاسة مجموعة من اللجان الوزارية، واهمها ما يتصل بملف النازحين السوريين ما الذي حققتموه؟ فهل من ارقام صحيحة عن العائدين في ظل التفاوت بين ارقام هيئة المنافذ السورية والامم المتحدة؟

□ ليست لدينا ارقام موثوق بها وكل ما هو متداول به غير دقيق، ولن ادخل في التفاصيل، وعندما تتوافر ارقام دقيقة لن نتردد في الكشف عنها. ما اعرفه انه ومنذ مطلع السنة الجديدة ارتفعت نسبة العائدين وقد يصل العدد الى 300 الف عبر المعابر الشرعية وهو رقم غير مؤكد. في انتظار الاحصاء النهائي في نهاية هذا الصيف، سيكون لدينا ما هو ادق. وهو امر رهن المعلومات المتبادلة مع الهيئات الاممية، فمعظم العائدين يستفيدون من حوافزها المالية، وسيشطبون من لوائحها وسجلاتها ويفتقدون صفة النازحين. ◄

■ هل تعتقد ان سقوط نظام الاسد في 8 كانون الاول 2024 انعكس ايجابا على برامج العودة؟

□ كل ما لدينا من معلومات يقول ان هناك اعدادا كبيرة تريد العودة وقد ابدت استعدادها لذلك. لقد راجع هؤلاء الـ (UNHCR) التي تتكفل بدعم مالي بقيمة 100 دولار للشخص الواحد لتشجيعهم على الخطوة، وهي مثابة بدل انتقال لتسهيل العودة، كما تقدم لهم 500 دولار عند وصولهم الى مدنهم وقراهم. اما بالنسبة الى ما تغير بعد سقوط النظام، فيمكن القول ان الجديد في هذا الوضع يتلخص بأمرين:

1- لم يعد من خوف من بطش النظام والاعتقال والتجنيد القسري، وقد زالت كلها. هذا الوضع كان يشكل سببا رئيسيا في حالات الفرار من الى لبنان، واحجامهم عن العودة من دول الجوار السوري.

2- لا يزال حجم الدمار في المدن والقرى السورية الكبيرة يجعل العودة صعبة. لذلك، هناك من يتردد خوفا من ان لا يجد بيتا يأويه او قد الا يجد فرصة عمل له ولعائلته. لكن رغم ذلك، فان هناك اعدادا كبيرة تريد العودة، ونحن نشجعهم على ذلك. سنجري تقييما في نهاية الصيف لنرى اذا كان ضروريا تجديد الخطة الحالية، ام نتخذ تدابير اخرى ويتحول السوريون المقيمون في لبنان مهاجرين وليسوا

لم نطلب ضمانات اسرائيلية مسبقة بك التزام ما تضمنه تفاهم 27 تشرين الثاني

نازحين، فيبقى منهم مَن يقطن بصفة شرعية بحصوله على اذن اقامة واجازة عمل كأي مواطن عربي مقيم في لبنان.

■ هل من مهل زمنية يمكن الاعلان عنها؟

□ لن ادخل في اي مهل زمنية ولن التزم من اليوم أي مهلة زمنية. العملية قيد البحث والتنظيم والتقييم في وزارتي العمل والداخلية، والامن العام بشكل خاص. في وقت ما، ستعلن هذه التدابير بتفاصيلها وستطبق في الوقت المناسب. ما يمكن الاعلان عنه اننا نمشي على هذا الطريق، ومهمتنا الاولى هي في تسهيل العودة وهم بأعداد تتكاثر يوما بعد يوم.

■ ثمة كلام كثير عن حجم الاستثمارات الكبرى في سوريا فهل سيكون لها الاثر على العودة الطوعية؟

□ ما يجري اليوم في سوريا يعد تقدما معنويا، ومَن لديه منزل مهدم لم يبنه له احد بعد. والى ان تعود الاستثمارات بمردودها لن تظهر نتائجها. ما اعتقده ان رفع العقوبات عن سوريا سيكون اهم بكثير مما اتخذ من اجراءات. دخول بعض الدول في المشاريع الاستثمارية الكبرى، يعطي العائدين الامل في تحسن الظروف المعيشية ويشجعهم على العودة.

■ الا يطمئنك حجم التنسيق الامني اللبناني - السوري والتفاهم على تثبيت الحدود بين البلدين لطي الملفات المعقدة؟

□ اتفقنا والسوريين على ضبط الحدود من الطرفين لمنع التهريب من والى سوريا وبالعكس، وهو لم يكن يحصل في الماضي. الامر الثاني، اتفقنا على تثبيت الحدود مرة اخيرة وقمنا بتسوية حيث كانت تقع خلافات عقارية.

■ الى اي درجة يمكن ان ننجح في ارساء علاقات من دولة الى دولة مع سوريا، وهل يمكن ان نشهد نموذجا جديدا؟

□ انها فرصة لتكون العلاقات سليمة بين البلدين تقوم على مبدأ الاحترام والسيادة المتبادلة وترابط المصالح بين بلدينا، لذا نحن امام فرصة حقيقية لبناء علاقات لبنانية - سورية من نوع جديد.